



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

## أثر تقلبات أسعار النفط خلال أزمة كورونا على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

- بوالشعور شريفة

من إعداد:

- زغدود هاجر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بولكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ساحلي لزهرة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بوالشعور شريفة	أستاذ مساعد "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022



## الإهداء

إلى جدتي زينب رحمها الله

إلى أمي الحبيبة

إلى أبي العزيز

إلى إخوتي جميعا

إلى كل من كان عوناً لي

أهدي هذا العمل

## الشكر والعرفان

أحمد الله العلي القدير على توفيقه لي في إنهاء هذا العمل فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

إلى من قرن الله عز وجل اسمه باسمها من فوق سبع طباق وأوصى ببرها من سبع سماء، ووضع أعز ما نطلب تحت قدميها، إلى العطاء الذي لا يفيض بلا حدود، إلى رمز يمثل الكفاءة والخلود، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أعز وأغلى ما في الكون

"أمي الحبيبة"

إلى من كان سببا في وجودي، إلى من بذل النفس النفيس من أجل إسعادي، إلى من اعتبره قدوتي في الحياة، إلى العزيز

"أبي الحبيب"

إلى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري أخواتي العزيزات

"وفاء، مريم، كنزة، سارة "

إلى الكتف الذي أستند عليه إخوتي الغاليين

"عبد الحكيم، ياسين، رضا، موسى"

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الكرام الذين رافقوني من أولى خطواتي على درب المعرفة إلى غاية المرحلة الجامعية.

إلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم تحوهم مذكرتي.

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، من خلال دراسة قياسية ضمنت 12 دولة خلال فترة كورونا (2019\_2021) .

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، استناداً على متغيرين اقتصاديين وهما النمو الاقتصادي (GW) كمتغير تابع، وأسعار النفط (OP) كمتغير مستقل.

وقد تم تطبيق ثلاث نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، واستخدمنا في هذه الدراسة اختبار مضاعف لاغرنج واختبار هوسمان لمعرفة أي من النماذج الثلاث هو الملائم للدراسة.

أشارت نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج بانل، أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة أزمة كورونا عند مستوى معنوية 5%.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، النمو الاقتصادي، أزمة كورونا، منظمة الأوبك، نماذج بانل.

### Abstract :

This study aimed to measure the impact of oil price fluctuations on economic growth in OPEC member countries, through a standard study that included 12 countries during the Corona period (2019\_2021).

To achieve this goal, panel time series models were used, based on two economic variables: economic growth (GW) as a dependent variable, and oil prices (OP) as an independent variable.

Three models were applied: regression regression model, fixed effects model, and random effects model. In this study, we used Lagrangian's multiple test

and Hausmann's test to find out which of the three models is appropriate for the study.

The results of the comparison test between Panel models indicated that the fixed effects model is the appropriate model for the study. The study also found that there is a statistically significant effect of oil prices on economic growth in OPEC member countries during the Corona crisis period at a significant level of 5%.

**key words** : Oil prices, economic growth, Corona crisis, OPEC, Panel models.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ت	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة
1	تمهيد الفصل الأول
25-2	المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق والأسعار النفطية والنمو الاقتصادي
11-2	المطلب الأول: الأسواق والأسعار النفطية ومحدداتها
9-2	الفرع الأول: أسعار النفط
11-9	الفرع الثاني: أسواق النفط
25-11	المطلب الثاني: إطار عام حول النمو الاقتصادي ومحدداته
12-11	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
25-12	الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي
33-26	المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي
30-26	المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي
28-26	الفرع الأول: المرض الهولندي
30-29	الفرع الثاني: أثر أسعار النفط على محددات النمو الاقتصادي
33-30	المطلب الثاني: أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة
32-30	الفرع الأول: أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة
33-32	الفرع الثاني: أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة
37-34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
37-34	المطلب الأول: الدراسات السابقة
37	المطلب الثاني: القيمة المضافة

38	خلاصة الفصل الأول
57-40	الفصل الثاني: تقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك
40	تمهيد الفصل الثاني
45-41	المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط
42-41	المطلب الأول: ماهية منظمة الأوبك وخصائصها الاقتصادية
42-41	الفرع الأول: تعريف منظمة الأوبك
42	الفرع الثاني: خصائص منظمة الأوبك
45-42	المطلب الثاني: آثار أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال أزمة كورونا
44-42	الفرع الأول: آثار جائحة كورونا على أسعار النفط في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك
45-44	الفرع الثاني: آثار جائحة كورونا على معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك
56-46	المبحث الثاني: الدراسة القياسية والأدوات المستخدمة
48-46	المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة
46	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
48-46	الفرع الثاني: مدخل نظري لبيانات بانل
49	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة
56-49	المبحث الثالث: عرض وتفسير نتائج الدراسة
54-49	المطلب الأول: التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة
56-55	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
55	الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج
56-55	الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
57	خلاصة الفصل الثاني
60-58	الخاتمة
65-61	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 01	أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (2019_2021)	43
الجدول 02	معدلات النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، (2019_2021)	45
الجدول 03	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	49
الجدول 04	النموذج التجميعي (Pooled model) POLS	50
الجدول 05	جدول اختبار مضاعف لاغرنج	51
الجدول 06	نموذج الآثار العشوائية (REM) (Random Effect Model)	51
الجدول 07	اختبار هوسمان	52
الجدول 08	نموذج الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effect Model)	53
الجدول 09	نتائج الآثار الفردية الثابتة الخاصة بكل دولة	54

## قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 01	محددات النمو الاقتصادي	25
الشكل 02	مخطط يوضح أسباب و عوامل الإصابة بالمرض الهولندي.	28

مقدمة

تم دراسة وتحري العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية على نطاق واسع من الأدبيات، أظهرت الدراسات التجريبية أن استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط في الاقتصادات المتقدمة والنامية مختلفة وتعتمد على ما إذا كانت البلدان مصدرة أو مستوردة للنفط، يركز التفسير النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية على تأثيرات جانبي العرض والطلب، فيما يتعلق بجانب الطلب، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدخل المتاح للاقتصادات المستوردة للنفط بالتالي زيادة الطلب على السلع الأخرى فيما يتعلق بجانب العرض، تؤثر الزيادة في أسعار النفط على المنتجات القائمة على الطاقة، حيث أنها تولد زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار والتأثير على النمو الاقتصادي.

تلعب منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) دوراً رئيسياً في توازن واستقرار سوق النفط العالمية، وتعتبر أداة فعالة في تأمين إمدادات النفط العالمية من خلال تزويد العالم بحوالي 40% من الإمدادات، وتحديد طرق ضمان واستقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية والقضاء على التقلبات الضارة غير الضرورية في هذا المجال، وعادة ما تكون هذه التقلبات نتيجة لأزمات من بين هذه الأزمات أزمة كورونا التي أدت إلى انخفاض الطلب والعرض العالميين نتيجة للإجراءات المشددة في تفعيل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي وبالتالي انهيار أسعار النفط بسبب وجود فائض في الأسواق.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحري أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال أزمة كورونا، وذلك باستخدام نموذج حزم البيانات، أو ما يعرف ببيانات بانل، وتهتم نماذج بانل في مجالات الاقتصاد القياسي بدراسة وتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية فهي تستعمل عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، وتأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في بيانات عينة الدراسة

من هذا المنطلق تتبلور إشكالية هذه الدراسة، و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال أزمة كورونا ؟

ومن أجل الإلمام بكامل جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- (1) ماهي العوامل المحددة لأسعار النفط؟
- (2) ما هو أثر أزمة كورونا على أسعار النفط؟
- (3) ما هو أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟
- (4) ما مدى حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك؟

#### ■ فرضيات الدراسة :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة أزمة كورونا عند مستوى معنوية 5%.

#### ■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك والتي تعاني من تبعية شديدة لقطاع النفط والذي يشكل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

#### ■ أهداف الدراسة:

- دراسة أسعار النفط و محدداتها.
- دراسة الأسواق العالمية البترولية.
- معرفة مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته.
- إبراز العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط.
- إبراز أثر أزمة كورونا على أسعار النفط.

- صياغة نموذج قياسي لدراسة أثر أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط للأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة كورونا.

#### ■ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية.

#### ■ حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال أزمة كورونا في الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2021.

**الفصل الأول:**

**الأدبيات النظرية**

**والدراسات السابقة**

## تمهيد الفصل الأول:

السوق النفطية دائمة التقلب وشديدة الحساسية لمختلف الأزمات الاقتصادية والسياسية وحتى الطبيعية، وهو ما انعكس على الاقتصاد العالمي عامة، أثر الأزمة الصحية التي شهدتها العالم بعد انتشار فيروس كورونا، وخاصة فيما يتعلق بالدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على المورد الاقتصادي، ما جعلها تعاني من عدم استقرار أسعاره وهو ما أثر على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

## المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق والأسعار النفطية والنمو الاقتصادي

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التعرف على الأسواق والأسعار النفطية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سوف نتطرق الى النمو الاقتصادي ومحدداته.

### المطلب الأول: الأسواق والأسعار النفطية ومحدداتها

في هذا المطلب سوف نقوم بالتطرق الى اسعار النفط في الفرع الاول (تعريف، أنواع، محددات) وفي الفرع الثاني عن اسواق النفط (تعريف، أنواع).

### الفرع الأول: أسعار النفط

#### 1- تعريف سعر النفط:

السعر النفطي مشتق من مفهوم السعر، الذي هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء للمنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، لذلك فإنه عند الحديث عن السعر ينبغي أن نعرف أنه لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع أنحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط، وثمة ثلاثة أنواع معتمدة وتذكر في الصحافة والنشرات النفطية، وهي نفط خام غرب تكساس، نفط برنت الذي ينتج من بحر الشمال في إنكلترا، إضافة إلى ما يسمى بنفط سلة أوبك الذي يتألف من معدل نظري و ليس فعليا ل (11) نوع من نفوط عالمية مختلفة، وغالبيتها من الدول الأعضاء في أوبك، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومكوناته ومواصفاته، ولا يوجد هناك ما يسمى بسعر لنفط أوبك وإنما يوضح مؤشرات.<sup>1</sup>

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية لوحدة واحدة من النفط (برميل) خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حموز روفي أمال، دراسة تحليلية لانعكاسات جانحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 1، الجزائر، جامعة أحمد بن يحيى الوثنريسي، 2021، ص 253  
<sup>2</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 240

## 2- أنواع أسعار النفط: لسعر النفط أنواع متعددة وهي:

- **السعر المعلن:** هو سعر نظري لا يساوي في حقيقته سعر النفط بل تقوم بفرضه الشركات لكي يتم

احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.<sup>1</sup>

- **السعر المتحقق أو الفعلي:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة

يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري.<sup>2</sup>

- **سعر الإشارة:** يعبر عن سعر الإشارة بأنه سعر يقع بين السعر المعلن والسعر المتحقق، بمعنى أنه

سعر متوسط بين السعيرين، بحيث يزيد عن السعر المتحقق و يقل عن السعر المعلن، وقد طبقت أسعار

الإشارة لأول مرة من قبل الجزائر، بعد الإنفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 تموز 1965، وحددت

أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات البترول الخام من خلاله

بأقل من هذه الأسعار.<sup>3</sup>

- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة

الدخل والريح بصورة اساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا

السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في

نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوqe الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من السعر يعني

البيع بالخسارة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رمضان مروى، دردوري رابح، مصطفى عوادي، انعكاسات تقلب أسعار النفط على الاحتياطي من الصرف الأجنبي في استخدام ARDL الجزائر للفترة ما بين 1980-2018، مجلة المدير، مجلد06، العدد01، الجزائر، 2019، ص111.

نموذج

<sup>2</sup> مبارك كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010

<sup>3</sup> بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971 - 2014، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2019 - 2020، ص 56.

<sup>4</sup> العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، رسالة مقدمة من متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص

- **السعر الفوري أو الآني:** يعبر السعر الفوري عن سعر الوحدة النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة بصورة آنية.<sup>1</sup>
- **سعر التحويل:** هو تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين تابعة للشركة الأم أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة.
- **سعر السوق:** وهو السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي.
- **السعر الاقتصادي:** هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على عوامل اقتصادية، بحيث تتضمن هذه العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية<sup>2</sup>، مثل ( القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعة، تكاليفها وأسعار السلع البديلة لها و التي تقدم نفس الخدمة وتحتوي نفس المواصفات).

### 3- محددات أسعار النفط:

المعروف عن أي سلعة أنها تتحد تبعا لقوى العرض والطلب، لكن ما يميز سلعة النفط الخام عن غيرها أنها سلعة استراتيجية ناضبة تتأثر بعوامل أخرى سواء كانت اجتماعية، سياسية، أو حتى عسكرية .

### أولاً: الطلب على النفط<sup>3</sup>

**1- تعريفه:** الطلب على النفط هو الحاجة إلى سد الاحتياجات من المنتجات النفطية عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة، وتكون هذه الاحتياجات إما استهلاكية كوقود السيارات أو إنتاجية كالمستخدمة في الصناعات البتروكيمياوية.

<sup>1</sup> فاتح حركاتي ، تداعيات أزمة كورونا على أسعار النفط العالمية دراسة تحليلية ،مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022، ص131.

<sup>2</sup> عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، فلسطين،المجلد 15، العدد 01، 2013، ص 131

<sup>3</sup> طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، (2009-2010)، ص 42.

**2- العوامل المحددة للطلب على النفط :** ما يعرف عن النفط أنه من أهم مصادر الطاقة في العالم، وتزداد أهميته يوما بعد يوم تبعا للزيادة السكانية في العالم، مما يعني الزيادة في الطلب على النفط.

من أهم العوامل المحددة للطلب على النفط نذكر :

**أ- النمو الاقتصادي العالمي:** يعتبر النمو الاقتصادي عاملا جوهريا في تحديد الطلب على النفط، خاصة عند الحديث عن الدول الصناعية التي تعرف معدلات نمو مرتفعة، فهي بحاجة دائمة إلى النفط لتلبية حاجيات صناعتها الضخمة ناهيك عن النمو الاقتصادي الذي تعرفه الاقتصاديات الناشئة مؤخرا.

**ب- متوسط دخل الفرد:** يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك النفط تأثيرا كبيرا، كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من النفط بحيث أصبح استهلاك الفرد من النفط يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من النفط في كل من الدول الصناعية<sup>1</sup>.

**ج- أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب تجعل هذه السلع موقعها التنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط<sup>2</sup>.

**د- المناخ:** لا طالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب، على الطاقة الحرارية والسرد التاريخي خير دليل على ذلك فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية والتي تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها، أما في حالة انخفاض درجات الحرارة بها فسيؤدي إلى تزايد الطلب

<sup>1</sup> مني البرداعي، مذكرات في الاقتصاد البترولي، مصر، بدون سنة.

<sup>2</sup> موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 93.

على المواد النفطية وبالمثل الكوارث الطبيعية والتي هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي<sup>1</sup>.

**هـ- الاستقرار السياسي:** هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطية، من خلال الطلب فالحروب والاضطرابات والمشاكل الأمنية كلها تعد محفز لزيادة الطلب النفطي، وذلك بكثرة استخدام المعدات الحربية بشتى أنواعها، وإذا نظرنا إلى تاريخ الصدمات النفطية التي عرفها العالم من بداية السبعينات إلى غاية يومنا هذا فنجد أن الاضطراب الأمني هو السبب الأساسي في إحداث صدمة نفطية، نستهلها من أزمة 1973 والتي تمثل نقطة تحول في الحياة النفطية وكان السبب وراءها بالأحداث غير الأمنية أهمها: المشاكل الأمنية في العراق ونيجيريا والسعودية<sup>2</sup>.

## ثانيا: العرض على النفط

**1- تعريفه:** يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية، في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية محدودة والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد<sup>3</sup>.

**2- العوامل المحددة للعرض على النفط:** توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر على العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر وأهم هذه العوامل نجد:

**أ- الطلب النفطي:** العلاقة التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي تؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدل الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب

<sup>1</sup> نعوش صباح، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، على الموقع [www.moenr.gov.ae](http://www.moenr.gov.ae)

<sup>2</sup> حمايدي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص74.

<sup>3</sup> هاشم علوان، حسين عبد الله، محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص311.

فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض السعر، والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستهلكة التي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض<sup>1</sup>.

**ب- الاحتياطي النفطي الثابت:** إن سياسة إنتاج النفط ترتبط بنسبة احتياطي النفط وهو يمثل الاحتياطيات المخزون القابل للاستخراج خلال فترة زمنية معينة، فعندما يكون الاحتياطي النفطي أكبر حجما قياسا الإنتاج السنوية، فإن الدولة تتدفع لزيادة معدلات الإنتاج وذلك ما حصل خلال السبعينات نظرا لتزايد الطلب على النفط وارتفاع أسعاره من جهة وحاجة البلدان المصدرة للنفط إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل خططها التنموية وتفعيل برامجها الاستثمارية من جهة أخرى.

**ج- السياسات النفطية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:<sup>2</sup>

#### - سياسة تغليب المتطلبات المالية ( 1985/1973 ):

تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

#### - سياسة تغليب السوق (1999/1986):

تكمن هذه في زيادة العرض النفطي، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

#### - سياسة تثبيت الأسعار ( ابتداء من عام 2000 ):

<sup>1</sup> إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص. 106-107.  
<sup>2</sup> مبانى عبد المالك، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي، دراسة استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007-2008)، ص 61.

تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22\_28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

### ثالثا: محددات أخرى لأسعار النفط

توصل المحللون والباحثين أن عوامل السوق الأساسية (الطلب، العرض) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط ولذلك سنتطرق إلى عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط.

#### أ) السياسات الحكومية الخاطئة:

الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنها الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ 2004 يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008 بحيث لم تؤدي تلك السياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع فقط إلى تقييد الحصول على المواد النفطية في جميع أنحاء العالم، بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا قد أدى إلى منع شركات النفط المتعددة الجنسيات من الوصول إلى تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية بحيث بقيت الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية.<sup>2</sup>

الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار، ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على

<sup>1</sup> مباني عبد المالك ، مرجع سبق ذكره ص 63 .

<sup>2</sup> بوزيان بن محمد ، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02، 2013 ، ص 201 .

الوقود كالصين أخيرا بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض الضرائب المباشرة المرتفعة على الوقود فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة بحيث، أدت التشريعات الجديدة المتخذة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى أثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف، أيضا يبدو أن القرار الهام لوزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقا لتقديرات KVEVLEGEV PHILIP، يكون هذا القرار قد خفض العرض ب 0,1 إلى 5% مكن النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر إلى المرونة السعرية للطلب على النفط الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10% دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.<sup>1</sup>

## ب) متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار):

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: أسواق النفط

**1- تعريف السوق النفطية:** هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح من المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، ص 201.

<sup>2</sup> سيد فتحي، أحمد الخولي، إقتصاديات النفط، الطبعة 8، جدة، السعودية، 2014، ص 346.

<sup>3</sup> نعيمة حمايدي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مرجع سبق ذكره، ص 52.

## 2- أنواع السوق النفطية:

(أ) **الأسواق الفورية للنفط:** ومن أمثلة هذه الأسواق : سوق سنغافورة بالشرق الأقصى ،سوق روتردام في أوروبا ...إلخ، وهي عبارة عن الأسواق التي تحكمها قانون العرض والطلب إذ يمكن اعتباره بمثابة سوق حر أي هو السوق الذي يتم فيه مواجهة عرض البائعين مع طلب المشتريين على البترول وذلك قصد إنهاء المعاملات في وقت محدد ومعروف وعند سعر معين، كما أن الأسواق الفورية للنفط ليس لها مكان جغرافي محدد بدقة ويتم التعامل فيها لمدة 24 ساعة دون انقطاع<sup>1</sup> بحيث لم يكن انطلاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للنفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.

(ب) **الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):** عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات مثل : بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري...إلخ، وعرفت هذه الأسواق قديما لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل الأسعار وتتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار.<sup>2</sup> ويمكن أن نميز بين نوعين في الأسواق الآجلة:

### \* السوق البترولية المالية الآجلة:

تم الاعتماد على هذا النوع من الأسواق في عام 1993 في نيويورك، وهي عبارة عن أسواق للبورصات، فالمعاملات فيها لا تقتصر على بضاعة عينية ولكن تشمل أوراق مالية، وذلك عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات ومن أهم البورصات البترولية، بورصة نيويورك للتبادل التجاري، بورصة لندن للتبادل التجاري.

### \* السوق البترولية المادية الآجلة:

وتتم فيها باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، لأن قواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

<sup>2</sup>Ayoub Antoine, oil : economic and politics , energy studies review : N01 , Canada , 1994,p 50

<sup>2</sup> حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 247 .

## المطلب الثاني: إطار عام حول النمو الاقتصادي ومحدداته

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي في الفرع الأول و في الفرع الثاني عن محددات النمو الاقتصادي.

### الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك تعريفات عديدة للنمو الاقتصادي، ومن بينها نجد التعريف الذي أعطاه الاقتصادي "بيرو" F.PERROUX والذي يرى أن "النمو عبارة عن الزيادة المستدامة لعدد وحدة اقتصادية<sup>1</sup> بسيطة أو معقدة، تتحقق في ظل تغيرات في الهياكل والنظام، ومرققة بتطورات اقتصادية مختلفة<sup>2</sup> وفي هذا الصدد فإن بيرو يميز بين النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي المتمثل في التحول الذي يطرأ على المجتمعات من خلال الزيادة في الدخل الحقيقية للسكان وتحسين مستويات المعيشة لاسيما الأمن، الحرية، التعليم، الصحة... إلخ، كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو " الزيادة في ثروات بلد ما خلال فترة زمنية طويلة تتحقق خلالها تغيرات في الهياكل الاقتصادية<sup>3</sup>. وفي غضون هذا، نجد أن هناك من أبرز الجانب الكمي للنمو الاقتصادي حيث اعتبر أن النمو الاقتصادي ما هو إلا " تطور كمي متمثل في الزيادة خلال فترة زمنية طويلة في إحدى مؤشري إنتاج ثروة بلد ما، غالبا ما يكون هذا المؤشر الناتج المحلي الخام PNB<sup>4</sup>.

كما يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن من خلاله إظهار الهوة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وبالتالي نجد أن الدول التي تشهد معدلات نمو سريعة ومتزايدة، سيكون بمقدورها التقليل من حجم هذه الهوة بينها وبين الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة كما هو الأمر بالنسبة للدول الناشئة الآسيوية، والعكس بالعكس.

<sup>1</sup> يقصد بالوحدة أمة أو جماعة مهيكلية و مجهزة بخطة إنتاج محددة بخطط أخرى :كالوحدات الصناعية الكبرى ، كقدر أليات العمال ، المؤسسات وكذا المستهلكين.

C.P LUCRON , Croissance économique et investissement international , Presses universitaires de France , Paris , V1 , 1961, P 15.

<sup>2</sup> Jean\_ Marc Huart , croissance et développement , Bréal , 2003 p 12

<sup>3</sup> Myriam Hallouin, Economie General , Breal , Bosny , 2002 ,p 110

<sup>4</sup> Jean\_ Marc Huart , op cit , p 12

من التعريفات المذكورة أعلاه يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي يتحقق في ظل الخصائص التالية<sup>1</sup>:

- **أولاً:** أن تكون الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في نمو السكان وفقاً للمعادلة التالية :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل نمو السكان، لهذا نجد أن بعض البلدان المتخلفة تعاني من معدل نمو سكاني عالي وعلى هذا الأساس فهي لا تحقق نمواً اقتصادياً، حتى في حالة ارتفاع معدلات الدخل القومي.

- **ثانياً:** أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية أي يجب استبعاد معدل التضخم ونعبر عن هذا رياضياً بالمعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم .

- **ثالثاً:** أن تكون الزيادة في الدخل القومي على المدى الطويل، وعلى هذا يتوجب استبعاد النمو التلقائي الذي يكون نتيجة لظروف خارجية مؤقتة (حروب، كوارث طبيعية ...).

## الفرع الثاني : محددات النمو الاقتصادي

بعد أن تعرضنا في الفرع الأول إلى مفهوم النمو الاقتصادي، سوف نتطرق في هذا الفرع إلى محددات النمو الاقتصادي (المحددات التقليدية، الحديثة للنمو الاقتصادي)

- **أولاً : المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي**

تشتمل هذه المحددات على قسمين وهي كالتالي :

محددات الموارد الكمية والنوعية والمحددات البيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني

**1- محددات الموارد الكمية والنوعية:** هناك عدة عوامل تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو

الاقتصادي ويمكن إنجازها فيما يلي :

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز ، د. سهير عبد الظاهر أحمد ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2000 ، ص 51 .

## أ) كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي<sup>1</sup> :

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لن يتغير.

## ب) كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعدن، المياه، الغابات ... إلخ.

فالإنسان يستغل موارده الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وإن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.

فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة ( رأس المال، العمل ... إلخ)، نحو مجالات الأبحاث. ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى القدرات الإنتاجية في المستقبل.<sup>2</sup>

## ج) تراكم رأس المال :

لا بد للمجتمع أن يضحى من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، المستشفيات... إلخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

<sup>1</sup> عبد الحكيم سجيح، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 32 .  
<sup>2</sup> عبد الحكيم سجيح، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

- توقعات الأرباح.

- السياسة الحكومية تجاه الاستثمار.

وأن كلفة ( أو ثمن ) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك فإن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو و ذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين التي كلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي أو خارجه<sup>1</sup>.

وهنا يمكن ملاحظة أنه خلال الفترة الأخيرة ظهرت آراء تدافع عن التصنيع كحل لمختلف المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة التي تتشابه إلى حد كبير مع الحجج الكلاسيكية التي استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة.

كما أعتبر معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

## 2- محددات بيئية و محددات التخصص والتقدم التقني :

تتمثل هذه المحددات في التخصص والإنتاج الواسع الكبير، معدل التقدم التقني والعوامل البيئية :

(أ) **التخصص والإنتاج الواسع الكبير:** يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم 1776، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل، وأكد آدم سميث بأن العمل يحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلدان النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص 406.

<sup>2</sup> M. benissad: Economie Internationale O.P.U . 1983, P 229

**ب) معدل التقدم التقني:** يعتبر التقدم التقني أيضا من أهم العوامل المحددة التي تساهم في النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من إنجلترا والولايات المتحدة كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والإبداعات التكنولوجية<sup>1</sup>.

**ج) العوامل البيئية:** النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة : السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية فيعتبر وجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي فعند الكلام عن العوامل السياسية نجد أن الواقع السياسي لأي دولة من دول العالم له تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي فالاستقرار السياسي يلعب دورا هاما في التأثير على غالب عناصر النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى ما طرأ على العوامل البيئية من تطورات جذرية وعميقة كان لها أبعاد الأثر في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكنتيجة لذلك فقد تزايدت مسؤولية الدولة في تحقيق الإنتاج العام الذي أمكن معه التقرير بأن هذه التطورات قد أوجدت اقتصادا عاما له قواعده وخصائصه.

وانطلاقا من تحديد السلوك السياسي والاقتصادي الذي يبقى دائما تابعا لقوة الدولة المالية فإنها تعتبر عونا خاصا مؤثرا على كل أشكال النمو الاقتصادي.

كما يعتبر المستوى الثقافي عاملا أساسيا في التأثير على النمو الاقتصادي، لذلك نجد حرص الدول المتقدمة على أن تصل به إلى أرقى المستويات، غير أن الدول النامية و كذا الجزائر لا زالت إلى يومنا هذا تعاني مشكل تدني المستوى الثقافي والتعليمي، فإذا قمنا بمقارنة نسبة المتعلمين البالغين في الدول النامية و الدول المتقدمة نجد أن هذه النسبة تصل إلى 55% في الدول النامية متوسطة الدخل، مقابل 99% في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، وتصل هذه النسبة إلى 42% في جنوب آسيا و 96% بالصين والشرق الأوسط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Michel Drouin : le financement de development. Armand colin 1998, p 91.

<sup>2</sup> كمال بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 40.

## ثانياً: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي:

سنقوم بالتطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي ( الكيفية والكمية) والتي كانت نتاج النماذج و النظريات الاقتصادية وتجارب بعض الباحثين والاقتصاديين.

### 1- المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي:

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية

(أ) **المحددات الكيفية الداخلية:** تتمثل في كل من الاستقرار السياسي والأمني، الحلقة المفرغة للفقر، وسياسات البلدان النامية.

\* **الاستقرار السياسي و الأمني:** غالباً ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً في الوقت الحاضر وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر، وعلى العكس كلما كان البلد أقل استقراراً وأماناً كان تكوين رأس المال صغيراً في ذلك البلد<sup>1</sup>.

\* **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف في تلك البلدان، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، وهكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات ونمو معدلاتها. فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من أجل الاستثمار، ولنتساءل الآن: كيف تحصل هذه الحلقة المفرغة المتعددة في اقتصاديات البلدان الفقيرة<sup>2</sup>؟

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي: أساسيات علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2000، ص 307 .  
<sup>2</sup> سالم توفيق النجفي، المرجع السابق، ص 303 .

إن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقير أو التخلف هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع ( الأغنياء) يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، في حين لا يستطيع الأفراد ذو الدخل المنخفض ( الفقراء) أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقير، إذ أخذنا بعين الاعتبار مسألة كون الاستثمار عاملاً حاسماً في النمو الاقتصادي فإن الدول الفقيرة ستبقى كذلك في ضوء هذا المعيار .

**\* سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعمليات التنمية بحيث تكون من ثم عائقاً بوجه التنمية، أن تلك البلدان تحاول في سياستها أن تقلد التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان و المتطلبات التي تتطلبها عمليات التنمية بهدف إحداث التغييرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة، مع تطور تدريجي في التقنية التي رافقت عمليات التغيير الهيكلي فيها، والأكثر من هذا أن السياسات التنموية التي اتبعتها مجموعة من البلدان النامية قد أضعفت الحوافز لدى المنتجين الزراعيين على تحسين إنتاجهم لأسباب أهمها<sup>1</sup>:

- إن سياسة التنمية التي اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات قد أدت إلى رفع أسعار الإنتاج الصناعي بالنسبة للزراعة وبذلك عاقت تلك السياسة عملية تصنيع الزراعة التي هي من العمليات أو المتطلبات المهمة لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي، أي تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

- إن معظم سياسات التنمية قد حاولت وتحاول أن تبقى أسعار السلع الزراعية منخفضة ولصالح المستهلك في المناطق الحضرية والعاملين في القطاع الصناعي غالباً ما يكون ذلك تحت ستار منع تأثير التضخم على الأجور في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، ومنع زيادة أسعار الغذاء التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف المعيشة في المجتمعات الحضرية (مجتمعات المدن).

## **ب) المحددات الكيفية الخارجية:**

يمكن إنجاز أهم المحددات الكيفية الخارجية في الاستقلال السياسي وسياسات الدول المتقدمة.

**\* الاستقلال السياسي:** ربما أن الظروف المستقرة نسبياً والمهياة غالباً ما كانت فقط لمنفعة أو مصلحة عدد قليل من التجار والمستثمرين من الدول المسيطرة أو المستعمرة، في حين لا يحصل أبناء

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 309 .

المستعمرات ولو على القليل من الدعم لأغراض التنمية، كما أن معظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أهل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحدى التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي الحقيقي، لذلك فإن الاستقلال السياسي كان في معظم الحالات ضروريا قبل أن يكون النمو الاقتصادي الحديث ممكنا أو التنمية الحديثة ممكنة، ولكن من الممكن أن نتصور أن الحكومات الاستعمارية كان بإمكانها أن تدعم عمليات التنمية الاقتصادية ولكنها في معظم أجزاء المستعمرات لم تفعل ذلك للحفاظ على استمرارية حالة التخلف والفقر، لتسهل عليها السيطرة على تلك البلدان و استغلالها<sup>1</sup>.

**\* سياسات البلدان المتقدمة:** إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية محلية ولأسباب وأهداف سياسية أيضا، دون أن تضع تلك البلدان تأثير تلك السياسات على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فتلجأ السياسات في جوهرها سياسات حماية، حيث أن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية من البلدان الأقل تطورا، فالبلدان المتقدمة تضع الموانع في وجه مختلف أنواع السلع القادمة من البلدان النامية سواء كانت تلك السلع موارد زراعية أولية أو مصنعة، ومن السياسات المهمة التي تتبعها البلدان المتقدمة في مجال تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، فقوانين الهجرة في البلدان المتقدمة تشجع هجرة المتعلمين من أبناء البلدان النامية والمهنيين منهم لاسيما حملة الشهادات العليا مثل الدكتوراه والماجستير في العلوم المختلفة. إن هذا التدفق من الموارد البشرية المهمة ( التي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمراقبة تكوين رأس المال المادي في عمليات التنمية الاقتصادية ) من البلدان الأقل تطورا أو النامية إلى البلدان المتقدمة هو مصدر مهم من مصادر الأذى الذي يلحق بالدول النامية، وإذا أخذنا هذا التدفق من الموارد البشرية من وجهة نظر خاصة أو ذاتية فإنه يعني أو يتضمن ربحا اقتصاديا أو ماديا، وذلك لأن هجرة هؤلاء المتعلمين إلى البلدان المتقدمة يزيد من دخلهم الحقيقي ولكنه من وجهة نظر أشمل أي وجهة نظر المجتمع فإن هجرة المتعلمين تتضمن خسارة اقتصادية لأي بلد يصدر هؤلاء المتعلمين إلى البلدان المتقدمة، وتتمثل تلك الخسارة في تكاليف التعليم التي صرفتها حكومة البلد على المتعلمين المهاجرين، وتكون الخسارة أعظم في ذلك البلد عندما يكون من الممكن للمهاجر العالم أن يستخدم في وطنه ليحل محل الخبراء الأجانب في البلدان المتقدمة، وهؤلاء في العادة يكفون البلد النامي كثيرا جدا لذلك فإن

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي ، المرجع السابق ، ص 309، 308 .

البلدان النامية تتحدد في اتجاهين: مادي متمثل في كلفة إنتاج المتعلمين والعلماء، والثاني في فقدانها لأهم عناصر النمو الاقتصادي وهو العنصر البشري المتعلم المتطور النادر والذي يعتمد عليه في بناء تلك البلدان وتطويرها وهكذا فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل الدول المتقدمة يشكل عائقا كبيرا أمام تنمية اقتصاديات البلدان الأقل تطورا<sup>1</sup>.

## 2- المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

في حقيقة الأمر لا يمكن حصر أو تحديد المحددات الكمية للنمو الاقتصادي لكن من الممكن الاحاطة بأهمها، وذلك استنادا على دراسات وبحوث أقيمت في هذا المجال، وسنحاول التركيز على أهم المحددات الكمية للنمو الاقتصادي .

### أ) المحددات الكمية الداخلية :

\* **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو أفضل أسلوب للتنمية الاقتصادية والاستثمار، فالإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري، والاستثمار في الأنشطة الإبداعية للبحث والتنمية. ويبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى، فقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 45% من دخل الفرد في تلك الدول خلال عقد التسعينات يعود إلى التقدم التقني المحقق من خلال نشاطات البحث والتطوير<sup>2</sup>.

\* **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو وعلى الأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان ومن ثم عادت مشكلة السكان للظهور، ومن الحقائق المعروفة أن الدول المتقدمة في أيامها الأولى من التصنيع لم يواجهها تهديد زيادة السكان بمعدل يفوق النمو الاقتصادي، ومازالت العديد من الكتاب المعتدلين بهذا الرأي ولا يعولون كثيرا

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي ، المرجع السابق ، ص 312، 311 .  
<sup>2</sup> عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نبط منظمة أوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970 – 2008 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010 – 2011 ، ص 76 .

على مخاطر النمو الاقتصادي، كما أن للدول النامية مقدرة على التغلب على مشكلة الضغط السكاني إذ توفرت الأمور الآتية :

- حرية الهجرة.

- عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية من قبل الدول الأكثر تقدما.

- الحصول على المعونات الأجنبية.

حيث يتلخص هذا في أن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي شريطة تغير في المواقف والقيم الاجتماعية، أي أنه لا بد من التغلب على العديد من المشاكل والعوائق الاقتصادية وتحويلها إلى فرص للتقدم شأن ما حدث في الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

\* **الاستهلاك النهائي** : هو مجموع السلع والخدمات ( مواد غذائية، ملابس، خدمات، نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، ويقيم الاستهلاك النهائي بسعر الحصول بما فيه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم و الحقوق على الواردات بالنسبة للمنتجات المحصل عليها في السوق.

إن الاستهلاك النهائي مثل الاستهلاك الإنتاجي لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، فالخدمات غير الإنتاجية تستبعد من الاستهلاك النهائي، فالعائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية وشؤون الإسكان، هي وحدها التي لها استهلاك نهائي ففروع الإنتاج والشركات وأشباه الشركات لها استهلاك إنتاجي وليس لها استهلاك نهائي .

ويمكن حساب الاستهلاك النهائي بالطريقة التالية<sup>2</sup>:

الاستهلاك النهائي = الاستهلاك النهائي للعائلات CFIM + الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية CFAP + الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية CFIF

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهوما نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 395.

<sup>2</sup> أفادة قاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 66.

وللاستهلاك النهائي تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

\* **التراكم الخام للأصول الثابتة:** يعرف (SCEA) ن.ح.أ.ج التراكم الخام للأصول الثابتة للعون الاقتصادي أو الوطني على أنه قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا العون من سلع التجهيز ومن الخدمات المحملة لهذه السلع.

وتشمل السلع الجديدة والأشغال الكبرى والإصلاحات الكبرى لهذه السلع التي تسمح بزيادة عمر استخدامها أو بزيادة قيمتها.

بقي أن نشير إلى أن ( ن.ح.أ.ج) يميز بين التراكم الخام للأصول الثابتة و التراكم الخام حيث أن هذين المفهومين يرتبطان بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

التراكم الخام = التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون

تغير المخزون يعتبر استثمارا خاصا.

\* **التضخم:** يكون تعريف التضخم بأنه ” ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر ”<sup>2</sup>.

ويمكن احتساب معدل التضخم ( RATE ONINFLATI ) كما يلي:

معدل التضخم = المستوى العام للأسعار للسنة الحالية - المستوى العام للأسعار للسنة الماضية / المستوى العام للأسعار للسنة الماضي \* 100

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع ( أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعا مؤقتا وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثرا في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار وإلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

<sup>1</sup> أفادة قاسم، عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

<sup>2</sup> نزار سعد الدين العيسى ، سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، عمان ، 2006 ، ص 257 .

\* **البطالة:** يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات بحيث تتوفر في الشخص الشروط التالية:<sup>1</sup>

\_ أن يكون العامل قادرا على العمل أي لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا وبدنيا.

\_ أن يكون العامل راغبا في العمل.

\_ أن يكون العامل مستمرا بالبحث عن عمل.

كما تعرف البطالة بأنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

للحصول على معدل البطالة يتم استخدام المعادلة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة \* 100

### ب) المحددات الكمية الخارجية:

\* **الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي):** يدل هذا المؤشر على درجة انفتاح اقتصاد ما على

العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على المستوى الصادرات أو الواردات، وكلما

كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا ومن ثم يتضح الارتباط الشديد

للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وضعف الترابط والتكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد مما يجعل

مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية، وأثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة قوية بين درجة

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على

العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ولهذا يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية

الساعية لتطبيق سياسات التحرير.

ويحاول من جهة أخرى صندوق النقد الدولي أن يقدم التبريرات على جدوى هذه السياسة من خلال

التجربة التاريخية، حيث يرى أن تجربة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توفر دليلا قويا على وجود

روابط وثيقة بين النظم الحرة للتجارة والرخاء الاقتصادي، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع

المصنعة بين الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات

والستينات، كذلك ازدياد عدد الدول النامية التي اتجهت إلى تحرير تجارتها الخارجية حتى تتمكن من

تقوية قدراتها التنافسية والتغلب على أزمة الديون الخارجية والعجز في الميزانية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 243 .

<sup>2</sup> صفوت قابل محمد ، الدول النامية و العولمة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 49 .

ولهذا نلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيل على دفع عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، وتدعيم الصناعات الوطنية واستفادة هذه الصناعات من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد<sup>1</sup>.

**\* الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تعظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، ويمكن القول أن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير إلا أن هناك رؤية عامة تتبنى الأثر الإيجابي لها، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيضة ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية و الرأسمال البشري، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وعلى ميزان التجارة الخارجية للدول المضيضة... إلخ وكل هذه الآثار كفيلة بتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

ومن وجهة نظر كمية بحثة، فقد أثبتت دراسات قياسية كثيرة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ( الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 2004 )، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2006 ويقسم هذا الأثر إلى أثرين مختلفين، أولهما الأثر المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية، و ثانيهما الأثر الغير المباشر ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيضة.<sup>2</sup>

**\* أسعار المحروقات:** لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كان الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية.

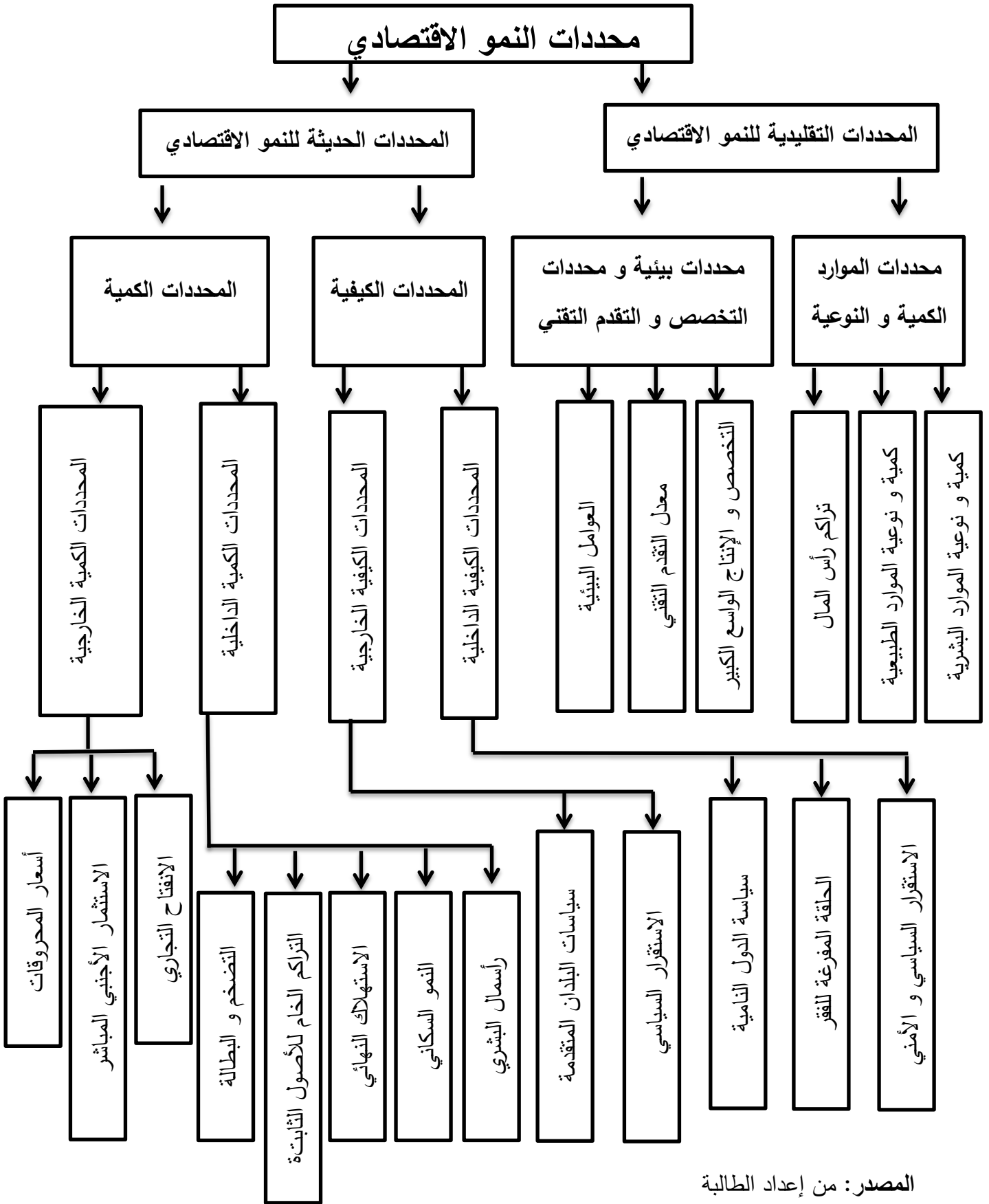
<sup>1</sup> حشيش أحمد عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص 218 .  
<sup>2</sup> مولود وعيل ، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 161 .

ومن هنا اكتسى قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر التي بدأت بإرساء قواعد التصنيع، وذلك بإنشاء المصانع الضخمة المستوردة من الخارج والممولة بأكبر نسبة من إيرادات قطاع المحروقات، هذا بالإسراع في عملية التنمية أدى إلى نوع من التبذير والتأخير في الإنجاز، مما يمكن القول بأنه لارتفاع المذهل في الإيرادات آثار سلبية، ترجع إلى سوء التخطيط والتسيير<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عبادة عبد الرؤوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

الشكل رقم (1): محددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة

## المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي

في هذا المبحث سوف نوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة ( أسعار النفط والنمو الاقتصادي ) من خلال مطلبين، المطلب الأول نوضح فيه النظريات المفسرة للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، أما المطلب الثاني نتطرق فيه حول أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة.

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي

#### الفرع الأول: المرض الهولندي

مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الانتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف آبار الغاز والنفط، لهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة ECONOMIST البريطانية في 26\_11\_1977.<sup>1</sup>

#### \* الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظهور المرض الهولندي<sup>2</sup>:

من خلال التعريف النظري للمرض الهولندي فإنه يمكننا استنباط العديد من الأسباب المؤدية له :

\_ اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.

\_ زيادة كبيرة وغير متوقعة في الأسعار العالمية لمورد التصدير الرئيسي .

\_ تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالإعانات والمساعدات والقروض بشكل كبير.

كما أن هناك عوامل أخرى مساعدة على ظهوره نلخصها في النقاط التالية :

<sup>1</sup> لطيفة لمطوش ، بوادو فطيمة ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة {1965\_2016} ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 02 ، العدد 07 ، الجزائر ، 2018 ، ص 177 .  
<sup>2</sup> بن محاد سمير ، تطور استهلاك الطاقة و أثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2015\_2016 ، ص122\_123

\_ فشل السياسات الاقتصادية: إن فشل السياسات الاقتصادية وخصوصا في الدول النامية يعتبر كسبب وكنتيجة، سبب لأنه في ظل فشل السياسات الاقتصادية ينتج سوء توزيع وسوء تسيير للموارد الطبيعية و الإمكانيات الإنتاجية التي شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إضافة إلى فشل السياسات التنموية والائتكال على العوائد الربعية وتضييع فرص الانطلاق نحو الأمام.

ونتيجة لأن المرض الهولندي يعتبر كسبب لفشل السياسات الاقتصادية بفعل التراخي والاختلال البنيوي في هيكل الاقتصاد والمنظومة الإنتاجية للدولة .

\_ ضعف المبادرة و الائتكال على الدولة: بعد استقلالها لجأت أغلب الدول النامية ( وخاصة الدول الربعية) إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، وضمن هذا النظام كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والسكن وأغلب الاحتياجات الضرورية للسكان، ما ولد حالة من الائتكال والوهن لدى الأفراد وإهمال الفرد لقدراته ومساهمته للحصول على ضروريات الحياة، مما ساهم في ظهور وسواد المرض الهولندي في هذه الدول .

\_ عوامل خارجية: ويمكن أن ندرج فيها ضغوطات الدول المتقدمة وفرض سياسات إنمائية معينة ، إضافة إلى ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات ونهبها لثروات الدول وخيراتها، مع سيطرتها على سلاسل الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار لمنتجات التصدير من المنبع إلى المصب.

الشكل رقم (2): مخطط يوضح أسباب و عوامل الإصابة بالمرض الهولندي.



المصدر: بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015\_2016.

## الفرع الثاني: أثر أسعار النفط على محددات النمو الاقتصادي

ينقسم هذا الفرع إلى: أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، البطالة، التضخم.

### أولاً: أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم عام يقصد منها السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون السنة، ويكون هذا الإنتاج داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد، وقطاع المحروقات يرتبط بالأسواق العالمية وبالتالي فالقيمة المضافة لهذا القطاع تخضع إلى تقلبات أسعار النفط<sup>1</sup>.

### ثانياً: أثر أسعار النفط على الميزان التجاري

يتضمن الميزان التجاري حصة هامة لصادرات قطاع المحروقات، حيث تشكل هذه الحصة عوائد الدولة من العملة الصعبة ، وعليه فإن النفط يمثل حصة هامة من تكوين ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

### ثالثاً: أثر أسعار النفط على البطالة

لا تزال العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومعدلات البطالة مثار جدل في العديد من الدراسات الأكاديمية التي أجريت، فتأثير صدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية له انعكاسات مختلفة على سوق العمل التغيرات الحاصلة في البطالة والأجور، وإن لتقلبات أسعار النفط الخام آثاراً على سوق العمل تختلف باختلاف المدة الزمنية للدراسة، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي لزيادة البطالة في الأجل القصير في حين أنه يؤدي لانخفاضها في الأجل الطويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سفيان عمراني، أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة بين 2000-2015، المجلد السابع، العدد الثاني، الجزائر، 2016، ص616.

<sup>2</sup> حساني بن عودة، أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة 1990-2019، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة وهران 02 الجزائر، 2021، ص216.

<sup>3</sup> إسراء سعد فهد، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة 1970-2020، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، الجامعة المستنصرية -كلية العلوم السياحية-، 2021، ص 375-389.

## رابعاً: أثر أسعار النفط على التضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، نجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا يتوقف طبعاً على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: أثر ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة (المنتجة) والدول المستوردة (المستهلكة)

إذا كان حجم استهلاك النفط يعتبر مقياس مهم لقياس درجة التقدم الاقتصادي، فإن هذا الأخير له دوره الكبير في التأثير على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، حيث أنه توجد هناك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على النفط مما ينعكس على ارتفاع أسعار النفط أو يؤثر ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضاً على اقتصاديات الدول المستوردة ويتمثل هذا التأثير فيما يلي<sup>2</sup>:

## الفرع الأول: أثر ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة

### أولاً : آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط :

لارتفاع أسعار النفط آثار كبيرة على الاقتصاد خاصة لدى الدول صاحبة المجال الريعي والذي يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي ووحيد للدخل وتتخلص أهم هذه الآثار في :

\*زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصاً لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول.

وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> بو علي وسام، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة احصائية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020-2021، ص 71.  
<sup>2</sup> بن سبع حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 27\_ 28 .

\*زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية<sup>1</sup>.

### ثانياً: آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تباع منتجات المصنعة وبالتالي فهو يخضع لقانون العرض والطلب فيرتفع السعر وينخفض وفيما يلي أهم الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة له :

\*انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

\*انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981 \*تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها.

\*انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

\*انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

<sup>1</sup> كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1986، ص223.

\*يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة ومثال على ذلك السعودية تصدر سنويا ما يقارب من 2.5 مليار برميل نفط، وإن من شأن انخفاض أسعار النفط الدولار الواحد يفقدها سنويا مبلغ 2.5 مليار دولار وهذا يؤثر بالضرورة على الدخل القومي العائد من بيع النفط، وقد تلجأ الدول المصدرة للنفط إلى استعمال سياسات اقتصادية غير مسبوقه حين تفرض ضرائب على السلع والخدمات كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الشركات النفطية<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: أثر ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

### أولاً: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في<sup>2</sup>:

\*تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي

\* زيادة المديونية الخارجية : ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

\* الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة : حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية .

عانت الدول المصدرة للنفط ومنها الأردن تغيرات صعودا بعد أن ثبتت أو تراجعت لفترة طويلة ظلت فيها أسعار النفط رخيصة بما سيساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الطلب وارتفاع ملموس على معدلات التضخم التي ظلت بين السالب والمتدني لكن ذلك لا يعني انه سينعكس بارتفاع كبير على أسعار المواد الاستهلاكية.

<sup>1</sup> أحمد مندور ، أحمد رمضان ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية ، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1990، ص 193

<sup>2</sup> بن سبع حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 ، 28 .

## ثانيا : آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط

يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات الثلاث فئات من الدول هي الدول المنتجة للبتترول والدول غير المنتجة والمستهلكة وبلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبتترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة الأمر الذي يؤثر على الأسعار وفيما يلي نقوم بسرد أهم آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة وهي:

\*انخفاض قيمة الواردات من النفط لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

\*انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية وانخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

\*أثرت هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تتخفض صادرات هذه الدول .

\*التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة، باعتبار الاتحاد الأوروبي نمودجا أثرت انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط على فاتورة استيراد النفط، ويقلل من الاعتماد على بدائل الطاقة الأخرى التي قد تحتاج تجهيزات ومبالغ طائلة، كما أن الدول الفقيرة الأخرى قد تجد في انخفاض أسعار النفط طوق نجاة اقتصاداتها التي تعاني من زيادة العجز والمديونية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> أحمد مندور ، أحمد رمضان ، مرجع سبق ذكره، ص194 .

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

لقد تناول العديد من الدراسات الموضوع الذي بين أيدينا من زوايا مختلفة، ومن بين هذه الدراسات:

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

#### الفرع الأول: الدراسات العربية والمحلية

\*لطيفة لمطوش ، بوادو فطيمة ، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة {1965 . 2016} ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال ، مجلد 02 ، العدد 07 ، الجزائر، 2018 .

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 2016 و ذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ( ARDL ) . خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر وتقلبات أسعار البترول ما يؤيد الوضع الاقتصادي الحقيقي في الجزائر .

\*طروبيا نذير ، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1970\_ 2006 ) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي ، جامعة وهران ، 2009\_ 2010 .

ركزت هذه الدراسة القياسية على اختيار ثلاثة متغيرات مستقلة و متغير تابع واحدا متمثلا في النمو الاقتصادي الجزائري ، محاولة في ذلك إيجاد العلاقة التي تربط هذه المتغيرات وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد . لكن ما تم التوصل إليه هو أن الاستثمار المحلي هو أكثر العوامل المستقلة تأثيرا على النمو الاقتصادي ، ذلك أن أسعار النفط لا تؤثر خطيا و بشكل مباشر على النمو ، بل تأثيرها يقع على عوامل أخرى ذو تأثير خطي و مباشر على النمو كالصادرات مثلا .

كما أن من بين المتغيرات المستقلة قام الباحث بإدراج المتغير النوعي الدال على النظام الاقتصادي السائد أثناء فترة الدراسة التي انقسمت بطبيعة الحال إلى فترتين ، النظام الاشتراكي و نظام اقتصاد

السوق . و ما تم إثباته من الدراسة القياسية هو أن معدل النمو الاقتصادي ينخفض بمقدار نقطة خلال النظام الثاني مقارنة بالنظام الأول الاشتراكي أين كان القطاع العام المسيطر و المدعم لجميع المشاريع.

\*بن محاد سمير ، تطور استهلاك الطاقة و أثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك تخصص اقتصاد كمي ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2015-2016 .

هدفت هذه الأطروحة لدراسة العلاقة بين هاتين المتغيرين في دول الأوبك، ومحاولة نمذجة هذه العلاقة نمذجة قياسية باستعمال معطيات البانيل ، من خلال دراسة التكامل المشترك والعلاقة السببية، وتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR، وكذا تقدير منحني كوزنيتس للعلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي.

اختلفت النتائج بين المستويين الفردي ( كل دولة على حدة أو التعامل بالسلاسل الزمنية العادية )، والمستوى المجمع ( دول المنظمة مجتمعة أو ما نسميه معطيات البانيل ) ، حيث وجدنا أن متغيرتي استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي متكاملتين زمنيا ( على المستوى الكلي )، وجود علاقة سببية في الاتجاهين ( على المستوى الكلي )، وتعدد الاتجاهات على المستوى الفردي وهو ما أثبتته نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

بالنسبة لعلاقة استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي أو الدخل ، فقد وجدنا تحقق علاقة أو منحني كوزنيتس على المستوى المجمع بين استهلاك الطاقة والدخل، وفي بعض دول المجموعات مثل إيران ، العراق ، الكويت ، نيجيريا ، قطر، والمملكة العربية السعودية ، حيث يبين هذا المنحني أن استهلاك الطاقة يتزايد بتزايد الدخل إلى أن يصل إلى حد معين حيث تنعدم الزيادة ثم يتناقص مع تزايد الدخل بفعل الكفاءة الاستخدامية للطاقة ، وهذا دائما في ظل المعطيات الحالية للدراسة .

## الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

**Maabdal saady Mahmood Abaas, Olena Chygryn, Oleksandr Kubatko, \*  
Tetyana Pimonenko, Social and economic drivers of national economic**

development the case of OPEC countries, problems and perspectives in management,16(4), 155–168, doi: 10.21511/ppm.16 (4). 2018.14.

تبحث هذه الورقة في العلاقات الاقتصادية بين تقلب أسعار النفط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية منظمة الدول المصدرة للنفط، تم الحصول على البلدان (أوبك) التي تستخدم بيانات اللوحة السنوية للفترة 1990-2014 من مجموعة البيانات الاحصائية للبنك الدولي. اختبار مواصفات NHAUSMA له، تم إجراؤها لاختيار طريقة تحليل بيانات اللوحة، وكانت النتائج لصالح تقدير التأثيرات الثابتة.

تشير النتائج الرئيسية إلى العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي وتقلب أسعار النفط، يدعم البحث فرضية أن ارتفاع أسعار النفط الخام يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنتائج المحلي الاجمالي، وترتبط زيادة أسعار النفط بنسبة 10 % بتحسينات الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0,6-4 % الهيكلية، ترتبط التغيرات في التوظيف لصالح قطاع الخدمات ارتباطا سلبيا للنتائج المحلي للفرد الواحد.

التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي لصالح ربع النفط بنسبة 10 % تؤدي إلى تقلص الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1 % . العمر المتوقع عند الولادة، كمؤشر غير مباشر للصحة، تؤثر إيجابيا على مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسينها في متوسط العمر المتوقع لنسبة مئوية واحدة يؤدي في المتوسط إلى نمو بنسبة 1% في الناتج المحلي الاجمالي و0,5-1,33 % نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

تحسينات كفاءة الطاقة إيجابية العوامل المحركة لقيم الناتج المحلي الإجمالي في أوبك، وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن الزيادة بنسبة 10 % في الناتج المحلي الاجمالي لكل وحدة استخدام للطاقة يؤدي إلى زيادة بنسبة 3 % في الناتج المحلي نفسه.

توصي الدراسة بالاستثمار في كفاءة الطاقة ورأس المال البشري وتكوين رأس المال لضمان التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وازدهار دول الأوبك.

**\*Roula Shafik Zed Husam Hmaisheh The use of panel Data To Compare The Impact Of Employment Rates On Development Within The Economic**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مقارنة أثر معدلات التشغيل على الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الاقتصادية التالية ( الصناعة، الزراعة، البناء والتشييد، الفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات، نشاط المال والعقارات، الخدمات) حيث تم الاعتماد على تحليل نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وإجراء الاختبارات المتعلقة بها للحصول على نموذج مقارن بين القطاعات الاقتصادية المذكورة ومن أهم النتائج التي توصلنا لها: معدلات التشغيل تساهم بنسبة أكثر من 50% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي، ويوجد اختلاف بين الخصائص المقطعية والزمنية لأثر معدلات التشغيل على الناتج المحلي الاجمالي، وكان أهم ما يوصي به البحث مكافحة ظاهرة البطالة بكافة أشكالها، والاهتمام بالموارد والطاقات البشرية، التركيز على نسب التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

### المطلب الثاني: القيمة المضافة

من أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية هي الحدود الزمنية، حيث اعتمدت جل الدراسات السابقة على فترات ما بين 1965-2014، وفي دراستنا الحالية اعتمدنا على فترة أزمة كورونا الممتدة من 2019-2021، كما استخدمت الدراسات السابقة العربية والمحلية في أغلبها نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وفي دراستنا الحالية استخدمنا نماذج بانل لمتغيرين ونفس الشيء لدى الدراسات الأجنبية السابقة.

ومن أوجه التشابه هي الحدود المكانية فأغلبية الدراسات تناولت الدول المصدرة للنفط أوبك، ماعدا الدراسة الأولى والثانية تناولت حالة الجزائر، وكذلك الهدف حيث هدفت الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى قياس مدى تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي ومتغيرات أخرى.

## خلاصة الفصل الأول

المعروف عن أي سلعة أنها تتحد تبعا لقوى العرض والطلب، لكن ما يميز سلعة النفط الخام عن غيرها أنها سلعة استراتيجية ناضبة تتأثر بعوامل أخرى سواء كانت اجتماعية، سياسية، أو حتى عسكرية، وهناك عدة عوامل نذكر منها: متغيرات الاقتصاد الكلي، السياسات الحكومية الخاطئة... إلخ، حيث أن أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال جانبي العرض والطلب، فيما يتعلق بجانب الطلب، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدخل المتاح للاقتصادات المستوردة للنفط بالتالي تعزيز الطلب على السلع الأخرى، فيما يتعلق بجانب العرض، تؤثر الزيادة في أسعار النفط على المنتجات القائمة على الطاقة، حيث إنها تولد زيادات في تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار والتأثير على النمو الاقتصادي.

**الفصل الثاني: تقدير  
أثر أسعار النفط على  
النمو الاقتصادي لدول  
منظمة الأوبك**

## تمهيد الفصل الثاني:

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد القياسي، وذلك من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس وبعد الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط في الفصل الأول، سيتم خلال هذا الفصل تسليط الضوء على عينة الدراسة، وذلك من خلال التعرف على منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وعلى خصائصها الاقتصادية، وكذلك آثار أزمة كورونا على معدلات النمو الاقتصادي وأسعار النفط في دول الأوبك.

ثم نأتي إلى الدراسة القياسية عن طريق التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي المتبع في دراستنا والتي تشمل على نماذج بانل أو ما يسمى أيضا بالسلاسل الزمنية المقطعية ثم دراسة اختبار مضاعف لاغرونج وهوسمان، وفي الأخير نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها وتفسيرها ومناقشتها.

## المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها أحد أهم العملاء في تصدير النفط، حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من أكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز، كما يسجل الاحتياطي النفطي والغازي أكبر الاحتياطات العالمية<sup>1</sup>.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق لدراسة ماهية منظمة الأوبك وخصائصها الاقتصادية في المطلب الأول، بينما تتم دراسة آثار أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة كورونا في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: ماهية منظمة الأوبك وخصائصها الاقتصادية

إن منظمة الأوبك منظمة دولية أنشأت لأجل ضم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي كانت غايتها حماية منتجاتها النفطية وترويجها. من خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بالمنظمة مع معرفة أهم خصائصها الاقتصادية.

### الفرع الأول: تعريف منظمة الأوبك

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للنفط وهي: السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وتتخذ المنظمة "فيينا" عاصمة النمسا مقراً لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق كتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963، والامارات 1967، والجزائر 1969، نيجيريا 1971، الإكوادور واليابون 1973، ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص106.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص110.

- أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية.
- أن تتشابه المصالح النفطية لدولة العضو إلى حد كبير من ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.
- أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة، أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد.

### **الفرع الثاني: خصائص منظمة الأوبك**

تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.
- قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية.
- أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.
- تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان، القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

### **المطلب الثاني: آثار أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة**

#### **الأوبك خلال أزمة كورونا**

كان لأزمة كورونا بالغ الأثر على الاقتصاد العالمي، خاصة ما يتعلق بتأثيرها السلبي على أسعار النفط وهو ما جعل اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تتعثر وتعاني من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في هذا المطلب يتم التطرق لآثار أزمة كورونا على أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول المنظمة في الأوبك.

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 27

## الفرع الأول: آثار جائحة كورونا على أسعار النفط لدى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

أدت أزمة كورونا إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعاره، وتأثير ذلك على الدول النفطية (المصدرة للنفط)، وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في 14 أبريل 2020، فإن الاقتصاد العالمي يشهد أعرق ركود منذ قرن، وانكماش الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمتوسط بلغ 3,1 % في سنة 2020 وأقر التقرير بصعوبة وضع توقعات دقيقة في ظل تطور الجائحة بشكل مستمر<sup>1</sup>.

### الجدول 01: أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (2019\_2021)

البلدان الأعضاء	2019	2020	2021
الجزائر	64.49	42.12	70.89
أنغولا	66.11	42.64	71.31
الكونغو	61.80	35.77	63.35
الغابون	63.18	40.22	70.34
إيران	61.85	40.77	69.80
العراق	63.64	41.55	69.86
الكويت	64.25	41.49	70.50
ليبيا	63.81	40.06	69.16
نيجيريا	65.63	41.53	70.63
السعودية	64.96	41.91	70.65
الإمارات	64.72	42.98	70.09
فنزويلا	54.04	28.12	51.45

المصدر: نشریات أوبك

<sup>1</sup> صراوي مراد، أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له، دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021، دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 61.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه طيلة سنة 2019 أسعار النفط لم تتجاوز 67 دولار للبرميل، حيث تأثرت أسعار النفط الخام بشكل سلبي نتيجة تصاعد الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتوترات الجيوسياسية والتجارية في العديد من الدول المنتجة للنفط والاقتصادات الكبرى<sup>1</sup>

تحركات أسعار النفط الخام كان استثنائيا عام 2020 للعالم بصفة عامة وسوق النفط وأسواق السلع الأساسية بصفة خاصة، بسبب تفشي جائحة كورونا الذي يوصف بأنه واحد من أشد الأزمات الصحية في التاريخ الحديث، مما أدى إلى تقلبات حادة في سوق النفط وعدم استقراره، حيث أدى تفشي المرض إلى إغلاق حدود البلدان لخفض اقتصاداتهم ومن أجل وقف الانتشار السريع للفيروس<sup>2</sup>

خلال سنة 2021 بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيا من تبعات فيروس كورونا حيث بلغ متوسط أسعار النفط نحو 69.9 دولار للبرميل<sup>3</sup>

## **الفرع الثاني: آثار جائحة كورونا على معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك**

اقتрحت أوبك خفض الإنتاج 1,5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، لكن رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12,3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقه وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية، وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين، فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22,39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر، ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء بحيث لا تصل إلى 40 دولارا للبرميل حتى نهاية عام 2022.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نشرية إحصائية لمنظمة أوبك لسنة 2019، ص15.

<sup>2</sup> نشرية إحصائية لمنظمة أوبك لسنة 2020، ص 15.

<sup>3</sup> فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص136.

<sup>4</sup> رباح أرزقي وهانغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط، البنك الدولي، تم

الاطلاع عليه يوم 15 أبريل 2023 على الساعة 15:23 <https://www.albankaldawli.org>

**الجدول 02: معدلات النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، (2021\_2019)**

البلدان الأعضاء	2019	2020	2021
الجزائر	0.8	- 6.0	3.5
أنغولا	- 0.6	-4.0	1.1
الكونغو	-0.6	-7.8	-2.2
الغابون	3.9	- 1.8	1.5
إيران	-6.8	3,4	4.0
العراق	4.5	-10.9	2.8
الكويت	0,4	- 8,1	1.1
ليبيا	13.2	-45,0	31.4
نيجيريا	2,2	-1,8	3.6
السعودية	0,3	-4,1	3.2
الإمارات	1,7	-5.9	3.9
فنزويلا	-35,0	-25,0	-1.5

المصدر: نشریات الأوبك

الجدول أعلاه يوضح معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة كورونا (2021\_2019)، حيث نلاحظ من خلاله أن أغلب دول الأوبك خلال سنة 2019 شهدت معدلات نمو موجبة ماعدا أنغولا، الكونغو الديمقراطية، فنزويلا وإيران.

أما بالنسبة لسنة 2020 نلاحظ أن كل البلدان معدلات نموها سالبة بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها من أضرار على اقتصاديات هذه الدول خاصة والعالم عامة.

أما في سنة 2021 نرى أن معدلات النمو أصبحت موجبة في أغلب الدول ماعدا الكونغو وفنزويلا.

حيث نرى أن أزمة كورونا أثرت على العالم بأسره ومن كل الجوانب الاقتصادية خاصة، فمثلا التشغيل تأثر بهذه الجائحة مما رفع من معدل البطالة نتيجة لتوقف جميع النشاطات وسياسة الغلق التي أدت إلى عرقلة النقل الجوي والبحري عبر العالم الأمر الذي أضعف الطلب العالمي وصدور قرار منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج وانهيار الأسعار.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية والأدوات المستخدمة

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتم التطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المطلب الثاني يتم فيه التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

### المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة نتبع الخطوات التالية:

#### الفرع الأول: متغيرات الدراسة

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

**1- المتغير التابع (النمو الاقتصادي):** للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورمزنا له (GW)، ويتميز النمو الاقتصادي في دول الأوبك بعدم الاستقرار نظرا لارتباطه بشكل كبير بعائدات الصادرات النفطية، هذه الأخيرة تتحكم فيها أسعار النفط وقانون العرض والطلب في السوق العالمية.

**2- المتغير المستقل (أسعار النفط):** تلعب أسعار النفط دورا مهما في خلق التوازنات الاقتصادية في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط، ورمزنا لها (OP).

#### الفرع الثاني: مدخل نظري لبيانات بانل

**1- تعريف نماذج بانل:** تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، ص 272.

يقصد بيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد<sup>1</sup>.

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية:

حيث أن... تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ ،... تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة  $i$ ،.. تمثل قيمة ميل خط الانحدار،... تمثل قيمة المتغير التفسيري  $Z$  في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ ، و... تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة  $i$  عند الفترة  $t$ .

## 2- أنواع نماذج بانل:

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لنماذج بانل هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

### أ- نموذج الانحدار التجميعي (PRM)<sup>2</sup>:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية يهمل أي تأثير للزمن، نتحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

<sup>1</sup>Frees. A، Kim، Longitudinal and Panel Data، university of Wisconsin Madison 2007 P02

<sup>2</sup>عزازي فريدة، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة (1990-2014) دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 1، مارس 2018، ص 257.

## ب- نموذج الآثار الثابتة FEM<sup>1</sup> :

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معاً لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن.

من خلال منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت، لذلك تعتبر  $\alpha_i$  مجهولة ويراد تقديرها، وعادة ما يرتبط نموذج البانل ذو الأثر الثابت بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورة "LSDV"، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

## ج- نموذج الآثار العشوائية REM<sup>2</sup> :

ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين  $\sigma_{\varepsilon}^2$  في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

<sup>1</sup> بدر اوي شهبناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980\_2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 209-210.  
<sup>2</sup> عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 2، 2023، ص 169

## المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

تم الاعتماد على برامج Eviews10 في تحليل بيانات الدراسة، والمتمثلة في عينة مكونة من إثنتي عشرة دولة المنضمة في عضوية الأوبك هي: الجزائر، أنغولا، الكونغو، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات، فنزويلا، خلال الفترة من 2019 إلى 2021 وبذلك يكون عدد المشاهدات ( $12*3=36$ ) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم الحصول على بيانات الدراسة بالاعتماد على نشریات الأوبك للسنوات الثلاث.

## المبحث الثالث: عرض وتفسير نتائج الدراسة

بعد التعرف على متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في المبحث السابق، سنحاول في هذا المبحث بعرض نتائج الدراسة وتفسيرها إحصائيا واقتصاديا

## المطلب الأول: التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة

### الجدول 03: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GW	OP
Mean	-2.238889	57.10194
Median	0.350000	63.49500
Maximum	31.40000	71.31000
Minimum	-45.00000	28.12000
Std. Dev.	12.41999	13.21196
Skewness	-1.246501	-0.563859
Kurtosis	7.561093	1.789865
Jarque-Bera	40.52793	4.104263
Probability	0.000000	0.128461
Sum	-80.60000	2055.670
Sum Sq. Dev.	5398.966	6109.459
Observations	36	36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزوز 12

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط أسعار النفط خلال فترة الدراسة بلغ 57.10 دولار أمريكي، بانحراف معياري قدره 13.21 دولار، بينما بلغت أعلى قيمة لأسعار النفط 71.31، وأدنى قيمة بلغت 28.12، وهو ما يشير إلى الانهيار الكبير لأسعار النفط خلال فترة أزمة كورونا.

بينما بلغ متوسط معدلات النمو في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 2.23-، وهو ما يشير إلى أن هذه الدول عانت من ضعف النمو الاقتصادي خلال فترة أزمة كورونا، ونلاحظ أن أعلى معدل نمو حققته دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بلغ 31.4%، والذي حققته ليبيا سنة 2021، بينما أدنى معدل نمو تم تحقيقه أيضا في ليبيا سنة 2020 وقد بلغ 45%.

#### الجدول 04: النموذج التجميعي (Pooled model) POLS

Dependent Variable: GW  
Method: Panel Least Squares  
Date: 06/05/23 Time: 14:44  
Sample: 2019 2021  
Periods included: 3  
Cross-sections included: 12  
Total panel (balanced) observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.524148	0.133832	3.916462	0.0004
C	-32.16877	7.838423	-4.103985	0.0002
Root MSE	10.16599	R-squared	0.310885	
Mean dependent var	-2.238889	Adjusted R-squared	0.290617	
S.D. dependent var	12.41999	S.E. of regression	10.46072	
Akaike info criterion	7.587084	Sum squared resid	3720.506	
Schwarz criterion	7.675057	Log likelihood	-134.5675	
Hannan-Quinn criter.	7.617789	F-statistic	15.33867	
Durbin-Watson stat	3.142150	Prob(F-statistic)	0.000411	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزور 12

#### التفسير الإحصائي:

يفترض النموذج التجميعي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي سيتم تطبيق اختبار Breusch-Pagan.

تكون الفرضيات كما يلي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم

H1: نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو الملائم

## الجدول 05: جدول اختبار مضاعف لاغرنج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects  
Null hypotheses: No effects  
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.296438 (0.0694)	0.768596 (0.3807)	4.065035 (0.0438)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزوز 12

### التفسير الإحصائي:

قيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية ومنه النموذج التجميعي غير مناسب، نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي الخيار بين نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية، مما يعني وجود آثار خاصة بكل دولة عضوة في منظمة الأوبك.

## الجدول 06: نموذج الآثار العشوائية (REM (Random Effect Model)

Dependent Variable: GW  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 06/05/23 Time: 14:46  
Sample: 2019 2021  
Periods included: 3  
Cross-sections included: 12  
Total panel (balanced) observations: 36  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.524148	0.150677	3.478616	0.0014
C	-32.16877	8.825027	-3.645175	0.0009

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		11.77739	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	10.16599	R-squared	0.310885
Mean dependent var	-2.238889	Adjusted R-squared	0.290617
S.D. dependent var	12.41999	S.E. of regression	10.46072
Sum squared resid	3720.506	F-statistic	15.33867
Durbin-Watson stat	3.142150	Prob(F-statistic)	0.000411

Unweighted Statistics			
R-squared	0.310885	Mean dependent var	-2.238889
Sum squared resid	3720.506	Durbin-Watson stat	3.142150

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزوز 12

## التفسير الإحصائي:

النموذج في مجمله لديه معنوية إحصائية حيث نلاحظ أن قيمة الاحتمال وفقا لإحصائية فيشر (F) Prob-statistic والتي تساوي 0.000411 وهو أقل من قيمة الاحتمال الحرج عند مستوى الدلالة 5%، كما أن قيمة معامل التحديد والذي يساوي  $R^2 = 31.08$  وهو ما يعني أن المتغير المستقل له تأثير على المتغير التابع.

للتأكد من مدى ملائمة نموذج الآثار العشوائية سيتم تطبيق اختبار hausman.

## اختبار hausman

يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود اختلاف جوهري بين الآثار الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة.

اختبار Hausman يقوم على الفرضيات التالية:

H0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم

H1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم

## الجدول 07: اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.958245	1	0.0854

\*\* WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزوز 12

## التفسير الإحصائي:

الاختبار معنوي عند مستوى معنوية 10% وبالتالي نموذج الآثار العشوائية غير مناسب، والنموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة

نلاحظ بأن النموذج الملائم لبياناتنا المدروسة هو نموذج الآثار الثابتة حيث لاحظت من اختبار F المقيد بأن نموذج الآثار الثابتة تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي.

### التفسير الاقتصادي:

من خلال نتائج الاختبار نصل إلى رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم.

### الجدول 08: نموذج الأثر الثابت (FEM (Fixed Effect Model)

Dependent Variable: GW  
Method: Panel Least Squares  
Date: 06/05/23 Time: 14:49  
Sample: 2019 2021  
Periods included: 3  
Cross-sections included: 12  
Total panel (balanced) observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.438229	0.158742	2.760632	0.0111
C	-27.26259	9.274582	-2.939496	0.0074

#### Effects Specification

#### Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	9.413726	R-squared	0.409099
Mean dependent var	-2.238889	Adjusted R-squared	0.100802
S.D. dependent var	12.41999	S.E. of regression	11.77739
Akaike info criterion	8.044437	Sum squared resid	3190.257
Schwarz criterion	8.616263	Log likelihood	-131.7999
Hannan-Quinn criter.	8.244020	F-statistic	1.326965
Durbin-Watson stat	3.613476	Prob(F-statistic)	0.269604

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيزور 12

### التفسير الإحصائي:

هذا ليس ارتباط هذا معامل التحديد ويعبر على القوة التفسيرية للنموذج، أي أن أسعار النفط تفسر 40% من التقلبات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة أزمة كورونا وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية  $Prob=0.007$ ، ونلاحظ أن أسعار النفط على النمو الاقتصادي في

دول الأوبك خلال فترة الدراسة، وحسب إشارة معلمة الميل فإن هذا الأثر موجب أي أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بدولار واحد، ترتفع معدلات النمو في الدول الأعضاء في دول الأوبك ب 0.43%.

#### الجدول 09: نتائج الآثار الفردية الثابتة الخاصة بكل دولة

	CROSSID	Effect
1	1	0.767402
2	2	1.191706
3	3	1.131147
4	4	2.625040
5	5	-0.681875
6	6	3.083315
7	7	2.276136
8	8	0.491955
9	9	1.853696
10	10	-0.206553
11	11	-12.75465
12	12	0.222679

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الايفيز 12

نلاحظ من الجدول أعلاه أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، الإمارات، السعودية، نيجيريا، الغابون، إيران، العراق، ليبيا، الكونغو هو أثر موجب وقدر على التوالي كما يلي: 0.76، 1.19، 1.13، 2.62، 3.08، 2.27، 0.49، 1.85، 0.22 وهي آثار ضعيفة في كل من الجزائر والكونغو، العراق، ومتوسطة باقي الدول.

بينما الكويت، أنغولا، فنزويلا نرى أن أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي هو أثر سالب وقدر على التوالي كما يلي: -0.68، -0.20، -12.75، وهي آثار ضعيفة في كل من الكويت وأنغولا بينما فنزويلا فهي آثار كبيرة جدا.

## المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها إحصائياً واقتصادياً، ننتقل إلى مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضيتها.

### الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

بعد عرض نتائج المفاضلة بين النماذج نجد أن:

- من خلال الجدول رقم 04 يظهر أن القيم الإحصائية كانت أقل من 5%، وعليه ترفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي هو الذي يناسب هذه الدراسة، مما يعني وجود آثار خاصة بكل دولة عضوة في منظمة الأوبك تميزها عن باقي الدول الأخرى، هذا ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: هل هذه الآثار ثابتة أم عشوائية؟

- بالنسبة للاختبار بين نمودي الآثار الثابتة والعشوائية واعتماداً على نتائج اختبار هوسمان وباستخدام برنامج Eviews10، نجد أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط خلال أزمة كورونا على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

### الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

اعتماداً على نتائج تقدير هذا النموذج نلاحظ أن:

- معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية، حيث نجد احتمال كل من المعامل الثابت 0.0074 ومعامل أسعار النفط 0.0111 أي أنهما أقل من 0.05.

- احتمال إحصائية Ficher أقل من 5% تدل على المعنوية الكلية للنموذج.

- الإشارة الموجبة لمعامل أسعار النفط  $OP=0.438229$  تشير إلى العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط، فعندما تزيد أسعار النفط بوحدة واحدة ينتج عن ذلك زيادة حجم النمو الاقتصادي بـ 0.438229%.

- قيمة معامل التحديد  $R^2$  بلغت 0.409099 أي أن أسعار النفط تفسر النمو الاقتصادي لدول الأوبك بنسبة 40.90% من التغيرات الإجمالية وهي نسبة متوسطة.

- كما يشير الجدول رقم 09 إلى إختلاف تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الخصائص الجوهرية لكل دولة، مثل عدد السكان، السياحة، التحكم في التكنولوجيا والعمالة...إلخ.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل من خلال الدراسة القياسية تحديد وقياس أثر أسعار النفط خلال أزمة كورونا على النمو الاقتصادي في دول الأوبك وذلك باستخدام نماذج بانل.

وبعد اجراء الاختبارات على متغيرات النموذج تبين أن: نموذج الآثار الثابتة هو الملائم.

كما أثبتت نتائج الاختبارات القياسية وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة الأزمة الصحية لجائحة كورونا، وقد تفاوتت الآثار الفردية بين البلدان حيث عانى البعض من آثار سلبية.

## الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة لإبراز وتقدير الدور الذي تلعبه أسعار النفط ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة أزمة كورونا، وفي هذا الإطار تبنت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية نماذج قياسية مختلفة لتقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي من حيث نوعية استخدام المتغيرات التفسيرية، أو من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث قمنا في الأول باستعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة هذه الأدبيات النظرية متمثلة في أسعار النفط وأسواقه والنمو الاقتصادي، حيث تم الإشارة إلى أن العوامل المحددة لأسعار النفط هي العرض والطلب بشكل عام ولكن توصل الباحثين والمحللون أن عوامل العرض والطلب لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط لذلك هناك عوامل أخرى تؤثر في هذه الأخيرة نذكر منها: السياسات الحكومية الخاطئة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وكذلك أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سواء بالارتفاع يؤدي إلى: تقلص حوافز الاستثمار، إعادة تخصيص الموارد، ظهور صدمة تضخمية، انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة لانخفاض فتؤدي أسعار النفط إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي العالمي نظرا لاعتماد العالم بشكل كبير عليه، كما أن أزمة كورونا أثرت على أسعار النفط بصورة مباشرة في السوق الدولي وهو ما نتج عنها آثار مباشرة على الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

أما الفصل الثاني فكان بمثابة تطبيقا للجانب النظري على المجتمع المدروس خلال فترة كورونا، استخدمنا فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل المقطعية ونماذجها الثلاث، ثم عرض النتائج وتفسيرها اقتصاديا وإحصائيا ومناقشتها الأمر الذي أوصلنا للنتائج التالية:

## أولا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع إلى النتائج التالية:

- الأهمية القصوى التي تلعبها الأساليب الإحصائية الحديثة متمثلة في نماذج بانل، مما يسهل دراسة مجموعة من المقاطع في نموذج واحد مع إمكانية إظهار الفوارق بينها وكذا الآثار الخاصة بكل مقطع.

- دلت اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، وذلك للخصائص التي تتميز بها كل دولة من دول منظمة الأوبك عن الأخرى.

- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

- إختلاف تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الخصائص الجوهريّة لكل دولة، مثل عدد السكان، السياحة، التحكم في التكنولوجيا والعمالة...إلخ.

### ثانيا: نتيجة اختبار فرضية الدراسة

- إجابة على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال فترة كورونا عند مستوى معنوية 5%.

### ثالثا: توصيات الدراسة

بناء على نتائج هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- على دول أعضاء منظمة الأوبك، أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقل اعتمادها على النفط الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية وهو أمر يصعب التحكم فيه.

- يجب العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحد من تفشي الأزمات المحلية كالبطالة، الفقر، التضخم...إلخ.

### رابعا: آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ونتائجها يمكن رؤية الآفاق التالية:

- توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

- بناء نموذج قياسي بعدد أكبر من المتغيرات التفسيرية لمقارنة مدى تأثير كل منهم على النمو الاقتصادي.

- التطرق إلى التحليل الديناميكي لنماذج بانل.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة 01، 1990.

أفاده قاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 01، 2006.

حشيش أحمد عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.

سيد فتحي، أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة 08، جدة، السعودية، 2018.

سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2000.

صفوت قابل محمد، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، مصر، 2000.

عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.

كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار الطباعة العربية للطباعة والنشر، 1986.

مني البرداعي، مذكرات في الاقتصاد البترولي، مصر، بدون سنة.

محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2001.

محمد عبد العزيز، د. سهير عبد الظاهر أحمد، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000.

نزار سعد الدين العيسى، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان، 2006.

هاشم علوان، حسين عبد الله، محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992.

## الأطروحات والمذكرات:

أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013

العمرى علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970\_2006)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007\_2008.

إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980\_2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015\_2016.

بن سبع حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل لعينة من 18 دولة نامية للفترة (1980\_2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014\_2015.

بوعلي وسام، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة احصائية وتحليلية خلال الفترة (2000\_2019)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020\_2021.

بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971\_2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2019\_2020.

حمايدي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986\_2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008\_2009.

طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (1971\_2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009\_2010.

عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية (1970\_2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010\_2011.

عبد الحكيم سجيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.

موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009\_2010.

مباني عبد المالك، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007\_2008.

مولود وعيل، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

### المقالات والمجلات:

إسراء سعد فهد، تأثيرات تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للفترة (1970\_2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، الجامعة المستنصرية، 2021.

بوزيان بن محمد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.

حموزروفي أمال، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة أحمد بن يحيى الوشريسي، الجزائر، 2021.

حساني بن عودة، أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990\_2019)، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة وهران، الجزائر، 2021.

زكريا يحيى الجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21.

سفيان عمراني، أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة(2000\_2015)، المجلد07، العدد02، الجزائر،2016.

صراوي مراد، أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له دراسة تحليلية للفترة(من مارس2020 إلى مارس2021)، المجلد15، العدد02، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021.

عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، المجلد15، العدد01، فلسطين،2013.

عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد43، العدد02، 2023.

عزازي فريدة، أثر أسعار النفط على استهلاك الطاقة المتجددة في دول المغرب العربي للفترة(1990\_2014) دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد1، مارس2018.

فاتح حركاتي، تداعيات أزمة كورونا على أسعار النفط العالمية دراسة تحليلية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2022.

لطيفة لمطوش، بوادو فطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية للفترة(1965\_2016)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد02، العدد07، الجزائر،2018.

مصطفى عوادي، دردوري رايح، رمضان مروى، انعكاسات تقلب أسعار النفط على الاحتياطي من الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة(1980\_2018)، مجلة المدير، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2019.

نعوش صباح، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متواجد على الموقع [www.moenr.Gov.ae](http://www.moenr.Gov.ae)

## التقارير:

صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية.

## المراجع باللغة الأجنبية:

- Ayoub Antoine, **oil : economic and politics** , energy studies review : N01 , Canada , 1994 .
- C.P LUCRON , **Croissance économique et investissement international** , Presses universitaires de France , Paris , V1 , 1961
- Frees. A, Kim, **Longitudinal and Panel Data**, university of Wisconsin Madison 2007
- Jean\_ Marc Huart , **croissance et développement** , Bréal , 2003
- Myriam Hallouin, **Economie General** , Breal , Bosny , 2002
- M. benissad: **Economie International** O.P.U . 1983
- Michel Drouin : **le financement de développement**. Armand colin 1998

## مواقع الأنترنت:

<https://www.albankaldawli.org>

<https://www.opec.org/opec-web/en/publications/337.htm>

